

ثانياً: المقدمة

مبادرات حماية التراث الثقافي المادي
في سياق الحرب شمالي غرب سورية

بين 2011 و 2023

أيمن نابو⁽¹⁾

أولاً: الملخص

في أوائل عام 2011 اندلعت تظاهرات سلمية واسعة النطاق في سورية ضد نظام الأسد، تحولت بحلول عام 2012 إلى حرب شاملة ألحقت أضراراً واسعة بالآثار السورية. أسهمت أعمال الحفر غير القانوني بهدف النهب، والقصف الجوي الذي دفع الناس إلى النزوح والسكن ضمن المواقع الأثرية؛ إلى إلحاق أضرار كبيرة بالمواقع الأثرية، تفاوتت في خطرها بحسب طبيعة الموقع.

يسلط هذا المقال الضوء على مبادرات حماية التراث الثقافي شمالي غرب سورية التي أطلقها المجتمع المحلي ومركز آثار إدلب خلال سنوات الحرب، وتضمنت عددًا من مشروعات الحماية التي استهدفت المتاحف والمواقع الأثرية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في توصيف واقع الآثار في سياق الحرب بين 2011 و 2023، واستعراض مبادرات الحماية، وأهميتها، والنتائج المترتبة عليها من خلال دراسة مبادرات حماية متحف معرة النعمان وإدلب من حيث البنية الإنشائية للمتحف والمحتويات، وإجراءات الحماية التي اتخذتها المديرية العامة للآثار قبيل الثورة عام 2011، ومبادرات الحماية التي عمل فيها الأثاريون المحليون في شمال غرب سورية. وقد نجحت هذه المبادرات -على الرغم من قتلها، في تغيير مواقف السلطة العسكرية تجاه الآثار بصورة عامة، إضافة إلى نشر الوعي بأهمية الممتلكات الثقافية.

يعد قانون الآثار الصادر بالمرسوم التشريعي رقم (222) حمايةً قانونيةً للمواقع الأثرية بما تحويه من آثار ثابتة أو منقولة في سورية، وقد شدد العقوبات على المنقبين غير القانونيين وتجار الآثار، ورفع عقوبة الاعتقال لتصل من 10 سنوات إلى 15 سنة، إضافة إلى الغرامة المالية الكبيرة⁽²⁾. إلا أن هذا القانون لم يشكل الحماية الكاملة للمواقع الأثرية، ولم يوقف عمليات التنقيب غير القانونية، وعمليات النهب والتخريب. فقد تعرضت المواقع الأثرية في سورية لانتهاكات كثيرة قبل الحرب، من أهمها الإهمال والتنقيب غير القانوني⁽³⁾، ويغطي أشخاص متنفذون في الدولة السورية أعمال التنقيب والتهرب للآثار، ما يعني أن نهب التراث يمتد لسنوات قبل الثورة السورية، فقد شهد نظام الأسد حالة تسابق وتنافس بين ضباط أمنه الكبار للسيطرة على مقدرات البلاد الأثرية، ما جعلها أحد أسباب ثروتهم، ونشير هنا إلى أن أبرز سرقات الآثار وأغلاها ثمنًا تمت قبل الثورة بعشرات السنوات، ولعل أدل مثال توقيف مزاد بيع النصب الآشوري بمبلغ مليون دولار في مركز بورهنس بلندن، الذي تمت سرقاته وتهريبه عام 2000، أي قبل الثورة بنحو 11 عامًا⁽⁴⁾، ومع بداية الثورة السورية بدأت تتراجع السلطة الأمنية، فارتفع معدل تجارة الآثار وتهريبها إلى خارج سورية في مناطق الصراع جميعها في سورية، وأصبحت الأرباح من نهب الآثار السورية وتهريبها من المصادر المهمة لتمويل أطراف الصراع⁽⁵⁾. فشكّلت ميليشيات تتعامل مع النظام نشطت في أعمال التنقيب غير القانوني، وتهريب الآثار، ففي تقرير نشرته وكالة أوريينت يوضح مزاولة ميليشيات حزب الله أعمال التنقيب في محافظة دير الزور في موقع تل الحريري (مملكة ماري)، حيث سرّبت أخبار من قبل سكان المنطقة بأنه يعمل في الموقع حوالي 40 شخصًا منتسبًا

(2) Ahmed Mohamed Karris, Antiquities Law promulgated by Legislative Decree, (Damascus: Dar Al-Safadi, 2001)

(3) Adnan Almohamad, "Exploring reasons for divergent local communities' responses to antiquities preservation during conflict in the northwest of Syria – 2014-2023", Journal of Social Archaeology, (2023).

(4) د.م، "قصة نهب آثار سورية وأبرز الفاعلين"، فرات بوست، (2023).

<https://2u.pw/SgPs8u>

(5) Andrew Terrill, "Antiquities Destruction and Illicit Sales as Sources of ISIS Funding and Propaganda" US Army War College Carlisle United States, (2017).

(1) أكاديمي سوري ويبحث في الآثار، مدير مركز آثار إدلب.

أخرى، وتعرضت حوالي 21.4 في المئة من المواقع للتخريب في المناطق الواقعة تحت سيطرة تنظيم داعش، و16.5 في المئة في المناطق التي يسيطر عليها النظام. بعض الآثار المنهوبة بدأ يجد طريقه إلى الأسواق العالمية والمزادات⁽⁹⁾. فقد أدت الحفريات غير القانونية إلى نهب عدد من القطع الأثرية⁽¹⁰⁾، إلا أن بعضها نجا من النهب بفضل تعاون المجتمعات المحلية، فقد تباينت مواقف المجتمع المحلي تجاه الآثار في محافظة إدلب ما بين الحماية والتخريب، وكان ذلك في المناطق السورية جميعها بعد عام 2011، بعد أن أصبحت إدلب وريفها من أهم ساحات المواجهة العسكرية بين قوات المعارضة وقوات النظام، تعرضت المواقع الأثرية إلى انتهاكات واسعة النطاق⁽¹¹⁾، حيث نشرت المديرية العامة للآثار والمتاحف في موقعها الرسمي تقريراً عن الأضرار التي لحقت بالمواقع الأثرية⁽¹²⁾، وصدر عدد من المقالات والبيانات الإخبارية التي أظهرت أن عددًا من السوريين متورط في أعمال تنقيب غير قانوني⁽¹³⁾. أشار بعضهم إلى أن الأوضاع الاقتصادية التي عاشها السكان المحليون بعد 2011 أجبرتهم على الانخراط في نشاط غير قانوني مثل البحث عن الآثار لتأمين سبل العيش⁽¹⁴⁾. وعزا عدنان المحمد زيادة الأضرار التي لحقت بالمواقع الأثرية إلى تأثير الحرب والوضع الأمني وتدهور الوضع الاقتصادي، وهذه حال عامة⁽¹⁵⁾. بالمقابل ظهرت مبادرات علماء الآثار المحليين في شمال غرب سورية، أهمها تلك التي أطلقها فريق (مركز آثار

للمليشيات الإيرانية في نقل القطع الأثرية المكتشفة إلى دير الزور، ثم إلى العاصمة حيث يتم تصريفها هناك باتجاه لبنان، وتباع خارج البلاد بالتعاون مع ضباط كبيرين من النظام، وذلك بعد استخدام الجرافات والديناميت بهدف الحفر والتجريف، ما أدى إلى حدوث دمار كبير في الموقع⁽⁶⁾، وفي المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري أصبحت سرقة الآثار أمرًا متاحًا للجميع مصدرًا للكسب المادي لبعض اللصوص والتجار، أو لبعض الجماعات العسكرية، وفي مقدمتهم تنظيم (داعش) الذي أنشأ ما يسمى (ديوان الركاز) الذي نظم من خلاله عمليات النهب والإتجار، فأطلق اليد لعناصره في سرقة الآثار في سورية والعراق، وتدميرها لطمس هوية المنطقة، والحصول على مصادر تمويل مادية عن طريق وجود سوق سوداء لتهرب الآثار عبر دول الجوار⁽⁷⁾. ومن أهم المواقع التي تعرضت للنهب والتخريب موقع تدمر الأثري الذي انتشرت فيه قوات النظام من عام 2012 حتى عام 2015 بهدف فرض سيطرتها على المدينة، وخلال هذه المدة تعرض الموقع للنهب والسراقات، وقد وثق كثير من الأضرار بسبب انتشار الآليات العسكرية في الموقع. وفي شهر أيار/ مايو من عام 2015 سيطر تنظيم داعش على موقع تدمر الأثري، ما عرضه لعمليات النهب والتخريب بصورة كبيرة، فظهرت تقارير عدة تؤكد انتشار عدد من القطع الأثرية التدمرية في السوق السوداء، وكان منها مجموعة من المنحوتات الجنائزية التي وصلت إلى مدينة إدلب عبر شبكات تهريب الآثار. وقد تمكن مركز آثار إدلب من مصادرة سبع منحوتات جنائزية من أصل 22 منحوتة مهربة، وذلك بدعم من بعض السلطات الإدارية والقضائية في محافظة إدلب، وحميت، ووثقت، وحفظت في متحف إدلب⁽⁸⁾. ولم تنج المواقع الأثرية التي تقع في سيطرة قوات المعارضة من التنقيب غير القانوني، ووفقًا لمعلومات جمعها تقرير أميري، فإن 26 في المئة من المواقع الأثرية السورية نهبت في مناطق يسيطر عليها الأكراد أو مجموعات معارضة

(9) يوميات الشرق، "الآثار السورية تدمر وتسرق وتباع في المزادات"، الشرق الأوسط صحيفة العرب الأولى، (2015).

<https://2u.pw/tG7ITRB>

(10) Amer Al-Azm, "Facebook's Black Market in Antiquities: Trafficking, Terrorism, and War Crimes" Athar Project, (2019).

(11) Adnan Almohamad, "Exploring reasons for divergent local communities' responses to antiquities preservation during conflict in the northwest of Syria – 2014-2023", Journal of Social Archaeology, (2023).

(12) DGAM, "The annual report of DGAM" (2013), <http://dgam.gov.sy/index.php?d=314&id=1138>

(13) Brian Daniels, "Archaeological Site Looting in Syria and Iraq" A Review of the Evidence. Countering Illicit Traffic in Cultural Goods. (2015), https://www.academia.edu/19691171/Archaeological_Site_Looting_in_Syria_and_Iraq_A_Review_of_the_Evidence

(14) Nail Brodie & Soper Sabrine, "The illegal excavation and trade of Syrian cultural objects". a view from the ground. Journal of Field Archaeology, 43(1),74-84. tandfonline.com, (2018), doi/abs/10.1080/00934690.2017.1410919.

(15) Adnan Almohamad, "Exploring reasons for divergent local communities' responses to antiquities preservation during conflict in the northwest of Syria – 2014-2023", Journal of Social Archaeology, (2023), doi: 10.1177/14696053231172124.

(6) زين العابدين العكيدي "مليشيا حزب الله تهب آثار ماري"، موقع أورينت نت، (2021).

https://orient-news.net/ar/news_show/194011

(7) Claude Henry Dinand, "Le trafic d'antiquités au Moyen-Orient: du nettoyage culturel au financement du terrorisme international", Moyen-Orient2023) . <https://2u.pw/zNW4C2C>

(8) د.م، "مصادرة منحوتات جنائزية تدمرية في إدلب"، سوريون من أجل التراث، (2021).

<https://syriansforheritage.org/?p=3808&lang=ar>

3. هدف البحث وأسئلته

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على مبادرات المجتمع المحلي لحماية الآثار في شمال غرب سورية، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

كيف ظهرت مبادرات الحماية للتراث الثقافي في شمال غرب سورية؟

ما أهمية هذه المبادرات؟ وكيف استطاعت أن تستمر في ظل أوضاع الحرب؟

هل كان لمبادرات الحماية أثر إيجابي في حماية التراث؟

ما الإجراءات المتبعة في حماية الممتلكات الثقافية في أثناء الحرب؟

4. منهجية البحث

استخدم المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف مبادرات المجتمع المحلي في شمال غرب سورية في حماية الآثار السورية، وتحليلها، وتحديد أكثر المبادرات التي أطلقها مركز آثار إدلب بالتعاون مع المجتمعات المحلية، وسلطات الأمر الواقع، وأصحاب المصلحة المعنيين بقضايا حماية التراث الثقافي، وذلك من خلال توصيف إجراءات التنسيق، وإجراءات التنفيذ.

ثالثاً: مبادرات الحماية التي قام بها المجتمع المحلي

دفع حجم الأضرار التي لحقت بالمواقع الأثرية السورية، وغياب القوانين، وانتشار أعمال التنقيب العشوائي، وزحف البناء العمراني باتجاه المواقع الأثرية، إضافة إلى القصف من قبل الطيران السوري والروسي الذي أسفر عن دمار كبير في المواقع الأثرية، ولاحقاً في المتاحف؛ إلى ظهور مبادرات محلية لحماية التراث الثقافي السوري من قبل المتخصصين في شمال غرب سورية، وفي محافظة إدلب على وجه الخصوص، ساعد في ظهور هذه المبادرات

إدلب) خلال سنوات الحرب، وتضمنت عددًا من مشروعات الحماية مثل مشروع حماية الفسيفساء في متحف معرة النعمان⁽¹⁶⁾، إضافة إلى مبادرات مركز آثار إدلب لحماية فسيفساء فريكة عام 2017⁽¹⁷⁾، وحماية الفسيفساء التي اكتشفت في الحمام في قلعة سمعان⁽¹⁸⁾.

وقد نجحت هذه المبادرات، وإن كانت قليلة، وذلك بسبب قدرة علماء الآثار المحليين على تغيير مواقف السلطات العسكرية في المحافظة، إضافة إلى توافر الدعم الخارجي لهذه المبادرات، وتمكينها في نشر الوعي بأهمية الممتلكات الثقافية في محافظة إدلب.

1. مشكلة البحث

عنيت الدراسات والتقارير السابقة بحجم الأضرار، وأشارت إلى دور الناس والمجتمعات المحلية في التدمير والتخريب، لكنها تجاهلت كيف نشأت هذه المبادرات، وكيف نفذت مشروعاتها في ظل الواقع المعقد الذي مرت به منطقة شمال سورية عمومًا، و محافظة إدلب خصوصًا. يحاول بحثنا سد هذه الثغرة من خلال دراسة أمثلة عن مبادرات الحماية التي قامت بها المجتمعات المحلية في حماية الآثار السورية خلال الصراع.

2. أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من كونه يبحث في تجربة حماية الممتلكات الثقافية خلال الصراع، والإجراءات، والآليات من قبل المجتمع المحلي، وتعاونه مع المتخصصين، وتكمن أصالة البحث في أنه يبحث في الحماية المنفذة في عدد من المواقع والمتاحف في محافظة إدلب، والإجراءات السابقة عليها.

(16) Shaker ALshbib, "Protaction of Cultural heritage in emergency cases situations", Arimatan Müzesi, Ankara, (2017), <https://2u.pw/EwVHg>

(17) د.م، "توثيق الحالة الراهنة لقلعة سمعان الأضرار والتعديبات"، سوريون من أجل التراث، (2020).

(18) د.م، "أعمال التدخل الاسعافي في قلعة سمعان"، سوريون من أجل التراث، (2017).

السورية، فقد قصفت المتاحف والمواقع الأثرية، وسرقت، وانتشر التنقيب انتشاراً كبيراً.

ثانياً الحماية المحلية: ويمكن تمييز نوعين منها؛ الأول ما قامت به المديرية العامة للآثار والمتاحف بدمشق، وتمثل بإصدار أوامر لدائرة الآثار في كل من إدلب ومعرفة النعمان بإفراغ المتاحف، وإنزال محتوياتها إلى المستودعات الموجودة في الأقبية، وإغلاق أبوابها. وتلاحظ ثغرات عدة في طريقة الحماية، منها عدم وجود أرشفة إلكترونية للقطع المتحفية، واعتماد توثيقها على الأرشيف الورقية، وهذا يفتح مجالاً للسرقة وإخفاء القطع، وعدم وجود وثيقة مرجعية للقطعة، وعدم مراعاة شروط التخزين ضمن مستودعات المتاحف، الأمر الذي أدى إلى تلف كثير من القطع الأثرية نتيجة تفاوت درجات الحرارة والرطوبة.

النوع الثاني من الحماية هو حماية المجتمع المحلي التي أطلقتها الفرق التخصصية بمساعدة المجتمع المحلي، وأدت إلى نتائج مرضية على الرغم من نقص الخبرات وموارد الدعم، وقد عملت الفرق المحلية في حماية الممتلكات الثقافية على مسارين رئيسين؛ المسار الأول اعتمد اعتماداً رئيساً على توعية المجتمع المحلي من خلال نشاط متنوع استهدف المدارس والجامعات في جولات في المواقع، أو ضمن المدارس والجامعات، ونشاط ترفيهي تعليمي ضمن المتاحف، ومنه إحياء الحرف اليدوية، فاستخدام التراث محرراً للتماسك المجتمعي وتعزيز الهوية والانتماء، أما المسار الثاني، فقد كان قانونياً إدارياً مع السلطات المحلية والحكومات التي نشأت في المناطق المحررة في محاولة لإيجاد حماية قانونية باعتماد قانون الآثار الذي رفضت السلطات تبنيه في أنظمتها الداخلية، لذلك عملت الفرق، ومنها مركز آثار إدلب، على آلية التوقيع على مذكرات التفاهم مع منظمات حقوقية مثل (محامون لأجل العدالة) في سبيل التعاون، وصياغة قواعد قانونية لحماية الممتلكات الثقافية⁽²²⁾، وقد أسهم هذا التشبيك مع منظمات أخرى في تغيير مواقف السلطات المحلية، والضغط عليها لتبني حماية الإرث الإنساني، واستطاع أصحاب المبادرات إثبات

وجود مجموعة من الآثاريين الذين وجدوا فرصة للعمل في تخصصهم في وقت مبكر من اندلاع الثورة السورية، ومما ساعدهم في عملهم تعاون المجتمع المحلي في المنطقة، والتواصل مع زملائهم الآثاريين في بلاد المهجر الذين استطاعوا توفير بعض مصادر الدعم لإطلاق هذه المبادرات التي تضمنت توثيق الأضرار، وزيادة الوعي، ومشروعات التدريب، والتدخلات الطارئة في المواقع الأثرية والمتاحف التي طالها التخريب أو القصف⁽¹⁹⁾. نتج عن هذه المبادرات قصص نجاح تمثلت في حماية عدد من المواقع الأثرية، وبروز دور المجتمعات المحلية خلال الحرب المدمرة في سورية، على الرغم من قلة الموارد والخبرة، وانتشار التنظيمات المتطرفة، وهي تعد إنجازات تستحق الدراسة، إذا ما قورنت بالإخفاق الدولي في حماية الآثار السورية وتجنّبها جحيم القصف الذي طالها، إضافة إلى فشل اليونسكو بصفتها الاعتبارية، والخبراء والمنظمات والمعاهدات الدولية - إلى حد كبير - في حماية التراث الثقافي السوري⁽²⁰⁾.

إجراءات الحماية

يقصد بمفهوم الحماية تأمين المتاحف والمواقع الأثرية التي تقع ضمن مناطق الصراع، وتجنّبها الأضرار الناجمة عن الحرب أو الكوارث، أو تخفيف أثارها. وفي سياق حماية الممتلكات الثقافية يمكن التمييز بين نوعين من الحماية؛

أولاً الحماية الدولية: ويقصد بها القوانين والأنظمة الدولية التي نصت على حماية الممتلكات الثقافية، ومنها اتفاقية لاهي الموقع عليها عام 1954، والبروتوكولات الملحق بها التي تضمنت مواداً ملزمة لحماية الممتلكات الثقافية والإرث الإنساني، ومما نصت عليه: ((يجب اتخاذ جميع الإجراءات والاحتياطات اللازمة لتجنب قصف الصروح الثقافية والعلمية والدينية وحظر الاستيلاء على المؤسسات التاريخية والفنية وعدم تحويلها إلى مقر أو ثكنات عسكرية))⁽²¹⁾، وهذا الأمر لم يطبق في سياق الحرب

(19) سلام الفنتار، "الممتلكات الثقافية السورية في مرمى النيران"، مجلة علم آثار شرق المتوسط ودراسات التراث، 1 (4): 351-348، (2013).

(20) Lynn Meskill, "A Future in Ruins: UNESCO, World Heritage, and the Dream of Peace", Oxford: Oxford University Press, (2020).

(21) اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "اتفاقية عام 1954 لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح وبروتوكولاتها"، (2014). <https://short-link.me/x2We>

(22) سونيا العلي، "آثار إدلب بين هب وتخريب... ومساعدهم لحماية ما انحكت، (2016).

باستخدام مواد قابلة للإزالة تحميها من الشظايا والقصف، وذلك بعد تلقي فريق العمل دورة تدريبية على عملية الحفاظ والتوثيق الطارئ، نُظِّمَت في تركيا من قبل آثاريين سوريين بالتعاون مع منظمة (اليوم التالي)، وبدعم من مبادرة شوسي (حماية الآثار في سورية والعراق) التي قامت بها جامعة بنسلفانيا، ومنظمة (الدرع الأزرق)، وبتمويل من مؤسسة السيموثسونيان، ونفذت عمليات تدعيم إسعافي لأجزاء متضررة من سقف المتحف⁽²³⁾.

أسهمت إجراءات الحماية المنفذة في حماية لوحات الفسيفساء بعد تعرض المتحف إلى القصف بصورة مباشرة عام 2015.

2. فسيفساء بابولين

تعرضت للنهب والتخريب مرتين، فقد وثق مركز آثار إدلب الأضرار كاملةً للانتهاك الأول بعد تمكن الفريق مقابلة أهالي المنطقة، وتصريحهم بالاتفاق بين اللصوص وصاحب العقار، فتواصل مركز آثار إدلب مع صاحب العقار، وأقنعه عدم متابعة هذا العمل، وضرورة طمر اللوحات المتبقية بالتراب، وبتاريخ 2014/9/21 طمر اللوحات المكشوفة كافة، وحماها، ولكن -للأسف- بعد مرور حوالي عام تعرض الموقع للتخريب، ونُهب كامل الفسيفساء.

من الملاحظ أن فسيفساء بابولين شكلت تحديًا كبيرًا بالنسبة إلى الفريق المبادر، وذلك لأسباب عدة، منها وجود اللوحة في موقع الاكتشاف، إضافة إلى أن الأرض الموجودة فيها ملكية خاصة، ولم يتلق مالكيها أي تعويض عندما اكتشفت قبل الثورة، وأخيرًا انتشار ظاهرة التنقيب انتشارًا كبيرًا يفوق الحد منه إمكانات الفريق، لذلك تركت اللوحة لمصيرها، واكتفي بالتوثيق⁽²⁴⁾.

نفسهم حماة للتراث، وفرضوا احترامهم لعدم تحيزهم، ولتبني حماية الآثار بوصفها قضية وطنية بالدرجة الأولى، وهو ما يمكن عده أحد أهم مقومات نجاحهم. وأهم هذه المبادرات هي:

1. مشروع حماية الفسيفساء في متحف معرة النعمان

ويتصدّر أشهر متاحف العالم بعرض الفسيفساء المكتشفة في المنطقة.

أ. إجراءات ما قبل تنفيذ مبادرة الحماية

كان تحرير مدينة معرة النعمان نقطة تحول في مسيرة الثورة، إذ دخلتها فصائل الجيش الحر بعد معارك عنيفة، وتضررت المدنية نتيجة المعارك، و قد استقرت الفصائل العسكرية في المباني الحكومية التي تحولت إلى مقرات عسكرية لهم، وكان متحف معرة النعمان قد تحول إلى مقر عسكري أيضًا، وللتنويه فإن جيش النظام كان يستعمل المتحف نقطة عسكرية. دفع هذا الوضع الآثاريين إلى التحرك مباشرة للاجتماع مع الفصائل العسكرية وأصحاب القرار والوجهاء في المدينة، وللتوعية بأهمية المتحف، وأهمية محتوياته، إضافة إلى التواصل مع الآثاريين السوريين في الخارج لوضع خطة لحماية المتحف، والتحرك ميدانيًا لتقييم حالة المتحف، وإعداد الدراسة اللازمة. ومن الملاحظ أن التحرك المباشر لحماية المتحف بالتزامن مع التحرير أسهم في إيجاد الثقة ما بين المتخصصين والثوار، وإظهار أن الثورة تمتلك وعيًا كبيرًا منذ انطلاقها السلمية، وحتى بعد حمل السلاح.

ب. مرحلة التنفيذ

تمت عملية الحماية بالتعاون بين آثاريين مستقلين عملوا من خلال تلقي الدعم الفني من خبراء آثار وباحثين سوريين في المهجر، وبالتنسيق مع المجتمع المحلي لمدينة معرة النعمان، وسلطات الأمر الواقع في المدينة، ومع الاستقرار النسبي في المنطقة عام 2014 تمكن فريق مركز آثار إدلب بالتنسيق مع أهالي المدينة من التدخل في المتحف لحماية الفسيفساء، فغطيت الفسيفساء بأكياس الرمل بعد عزلها

(23) Shker ALshbib, "Protection of Cultural heritage in emergency cases situations", Arimatam Müzesi, Ankara. (2017). <https://2u.pw/EwVHg>

(24) منير قسقساقس، تقرير، "تقرير عن مشروع حماية وتوثيق التبعديات الحاصلة على موقع بابولين لعام 2016"، مركز آثار إدلب، <https://short-link.me/x3es>

حمايتها من العوامل الجوية أولاً، ولإخفائها لمنع سرقتها ثانياً، وُدمت بطبقات عدة من التراب على مستوى طبقة الرّدم السابقة التي نفذتها البعثة الفرنسية⁽²⁶⁾.

5. مبادرة حماية متحف إدلب

يعد متحف إدلب واحداً من أهم المتاحف في سورية، ويحتضن مجموعة كبيرة من الرقم المسماوية من موقع إيبلا إضافة إلى كثير من اللقى الأثرية التي عثر عليها في المواقع المنتشرة في محافظة إدلب، وتعود إلى أزمنة تاريخية مختلفة. في عام 2012 اتخذت المديرية العامة للأثار والمتاحف في سورية إجراءات أمنية لحماية متحف إدلب، فنقلت القطع الأثرية جميعها إلى المستودعات الواقعة تحت البناء، وبنيت جدران لإخفاء الأبواب والفتحات المؤدية إلى هذه المستودعات جميعها.

أصبحت إدلب في عام 2015 تحت سيطرة المعارضة، ومن ثم تعرضت المدينة إلى قصف متكرر من قبل القوات الحكومية، الأمر الذي ألحق أضراراً بمبنى المتحف الذي قصف مباشرة مرتين في عامي 2015 و2016، وتعرض في عقب ذلك للنهب، ونجم عن القصف تهمد الجدران المؤدية إلى المستودعات التي تحوي القطع الأثرية، وكشفها⁽²⁷⁾.

بدأ العمل في متحف إدلب في نيسان/ أبريل 2018، واستمر حتى تشرين الأول/ أكتوبر 2018، كان الهدف من المشروع حماية القطع الأثرية المتبقية، والمحافظة عليها، وإعادة تأهيل المستودعات.

كانت الخطوة الأولى ترميم الأجزاء المتضررة من المتحف بصورة طارئة لوقف تسرب المياه إلى داخله، وأعيد بناء الجدران الخارجية للمتحف، وعززت بهدف تأمين المبنى. أما الخطوة اللاحقة، فكانت على النقيض من التدابير الأمنية التي نفذتها المديرية العامة للأثار والمتاحف في عام 2012 بهدف حماية المجموعات من النهب، إذ أعيد فتح المدخل الرئيس للمستودعات والمدخل الخارجي لتأمين منافذ

3. مبادرة حماية موقع فركيا (المدفن الكهنوتي)

ويضم قبوراً حجرية عدة، ولوحات فسيفساء في الأرضيات.

أ. إجراءات ما قبل التنفيذ

مع دخول عام 2017 بدأت المجالس المحلية تمارس دورها بصورة جزئية، وتشكل في قرية فركيا مجلس محلي، ولم يكن بالقوة التي تمكنه حماية الموقع الأثري في المنطقة، لذلك كانت ثمة محاولة لسرقة اللوحة الفسيفسائية الموجودة في أرضية المدفن، حيث تمكن فريق مركز إدلب إجراء سلسلة من الاجتماعات مع الفصائل العسكرية في المنطقة، وأقنعت بضرورة حماية اللوحة، يضاف إلى ذلك اجتماعات مع المجلس المحلي و الأهالي في القرية، ونجح المركز بحمايتها بالتعاون مع مبادرة من قبل مثقفي البلدة، وعمل على تشكيل لجنة التراث في المجلس المحلي لتتعاون مباشرة مع مركز أثار إدلب.

ب. مرحلة التنفيذ

بدأت عملية الحماية بتنظيف الفسيفساء، وتوثيقها، ورسم المساقط اللازمة، وإجراء عملية رفع ورسم أثري، ومن ثم ترميم الأجزاء المتضررة منها بالطريقة العلمية باستخدام المواد المناسبة، وغطيت بقماش التايפק المانع للرطوبة، وبكميات كبيرة من الرمل، ودعم المبنى⁽²⁵⁾.

4. مشروع حماية فسيفساء الحمام البيزنطي

يقع على السفح الغربي للمنحدر الذي تقوم عليه قلعة سمعان، حيث اكتشفت البعثة الفرنسية عام 2008 أرضية فسيفساء تغطي كامل أرضية الحمام، وفي عام 2015 اعتدي على الموقع، وكُشفت أجزاء من الفسيفساء، وتعرضت للتخريب. كان مشروع الحماية لفسيفساء حمام سمعان عام 2020 برعاية (سمات) بالتعاون مع مركز أثار إدلب، حيث قيّمت الأضرار، وغطيت المواضع المكشوفة من الفسيفساء عن طريق العزل بقماش التايפק من أجل

(26) SIMAT, "Documenting the Current Condition of Saint Simeon Castle Damages and Violations". (2017). <https://syriansforheritage.org/?p=4579>

(27) د.م. "توثيق الحالة الراهنة لقلعة سمعان الأضرار والتعديلات".

(25) أيمن النابو وآخرون، "تقرير حماية لوحة فركيا"، مركز أثار إدلب، (2017). <https://short-link.me/x3dv>

جملة ما كشف من هذه القطع مجموعة من المنحوتات الجنازية التدمرية التي وصلت إلى محافظة إدلب عن طريق شبكات لتهريب الآثار. لم تتمكن تحديد تاريخ وصول هذه القطع إلى محافظة إدلب بدقة، إلا أننا واثقون بوجود هذه القطع في المحافظة منذ عام 2016، فقد عرضت للبيع والتهريب إلى خارج الحدود.

علم مركز آثار إدلب بوجود هذه القطع التي كانت معرضة للبيع، وعمل بجد لإحباط تهريبها وبيعها من خلال التواصل مع الجهات والسلطات المحلية، والتأكيد على خطر سرقة الآثار، وتهريبها. وبعد عدد من الأبحاث استطاع تتبع شبكة التهريب إلى مدينة سمردا على الحدود التركية حيث تمكن معاينة المنحوتات، والتأكد منها. في تلك المدة لم يعاين المركز سوى ست قطع، ولا نعلم إن كان لدى مجموعة المهريين قطع أخرى تخفيها. صورت القطع الست، وبحسب المعلومات التي أدلى بها المهريون، فقد علمنا أن مصدر هذه القطع مدينة تدمر، وقد نقلت إلى إدلب عن طريق مهريين يستخدمون طريقاً عسكرية من خلال عملاء لهم في جيش النظام.

وعلى الرغم من نجاح مركز آثار إدلب في إيقاف عملية التهريب والبيع في هذه المدة من عام 2016، إلا أنه لم يتمكن استعادة القطع الأثرية. وأغلق ملف هذه القطع حينئذ من دون التأكد من سلامة القطع الأثرية وبقائها داخل سورية. بقي الأمر كذلك حتى منتصف عام 2019 حين عادت هذه القطع إلى الظهور ثانية، وهي ما تزال ضمن الأراضي السورية في محافظة إدلب. ومع إعادة تفعيل متحف إدلب، وإعادة فتح أبوابه ليتابع مهماته في حفظ التراث والتعريف به، أصبح من الممكن استعادة هذه القطع، وحفظها في المتحف. وبالتعاون مع السلطات المحلية والإدارية صودرت القطع الأثرية بناء على أنها تشكل ملكية عامة للشعب السوري.

نقلت القطع المصادرة إلى متحف إدلب، وأودعت فيه رسمياً، وهي سبع منحوتات جنازية تدمرية فحصت في متحف إدلب، وتم التأكد من كونها أصلية تعود إلى الحقبة الرومانية، وتحمل سمات فن النحت التدمري. في أثناء فحصنا القطع لم نجد أي رقم متحفي أو توثيقي مسجل عليها، ومن ثم يصعب علينا تحديد ما إذا كانت هذه القطع

لدخول التيار الهوائي، وبالنتيجة تخفيف نسبة الرطوبة المرتفعة في المبني.

بعد ثلاثة أشهر أطلقت عملية توثيق القطع الأثرية جميعها التي ما تزال موجودة في المتحف، لتحديد القطع المفقودة، ولتقييم تلك التي ما تزال موجودة.

بدأ العمل في مستودع الرقم المسماة، ووجد كل ما تبقى من محتويات هذا المستودع، ومن ثم أعيد حفظ هذه المقننات في الخزائن الخشبية نفسها التي كانت مستخدمة سابقاً، مع إضافة مواد حفظ جديدة، وإعطاء أرقام لهذه الخزائن لتسهيل عملية العثور على كل قطعة بحسب قاعدة البيانات أنشئت لهذا الغرض، وأعدت قائمة بالقطع المفقودة أو المتهوبة.

ركزت المرحلة الثانية من أعمال الجرد على مجموعة الأيقونات التي تضررت بشدة بسبب ارتفاع مستوى الرطوبة⁽²⁸⁾.

6. حماية منحوتات جنازية من تدمر

كانت مدينة تدمر واحدة من أهم المدن السورية العائدة للحقبة الكلاسيكية، وما تزال، ونظراً للغنى الفني الكبير الذي تمتلكه هذه المدينة كانت مطمعاً للصوص الآثار الذين استغلوا انعزال المدينة وسط البادية السورية، وغياب السلطة الأثرية عن الموقع. في المدة التي سبقت سيطرة تنظيم داعش على المدينة كانت ثمة تقارير تشير إلى وجود تعديلات وأعمال حفر غير مشروع بحثاً عن الآثار، وخاصة في منطقة المدافن. وأكدت تقارير عدة فقدان عدد من القطع الأثرية من مدينة تدمر⁽²⁹⁾.

انتشرت القطع الأثرية السورية في السوق السوداء، وبدأت بعض هذه القطع بالظهور في شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي⁽³⁰⁾ بغية بيعها، وتسويقها. وكان من

(28) أيمن النابوي، "متحف إدلب ومبادرة الحماية"، سوريون من أجل التراث، (2021).

<https://www.youtube.com/watch?v=rc7wp0XXEE>

(29) Rubina Raja, "Palmyra Portrait Project Status Report 2012-2018", UrbNet, (2023), <https://projects.au.dk/palmyraportrait>

(30) تلفزيون العربي، "تحقيق سرقة زونبوا"، (2018). https://youtu.be/B4m_0FbYl4s

ويمكن ملاحظة نتائج هذه المبادرات من خلال الآتي:

1. في متحف معرة النعمان (خان مراد باشا) عندما تكرر القصف مرة أخرى في 2016/9/5، إضافة إلى المعارك الأخيرة لسيطرة النظام على كامل المدينة بتاريخ 2020/1/29، أمنت أكياس الرمل التي وضعت هناك الحماية لأغلب الفسيفساء، إضافة إلى عمل الفريق في توثيق الأضرار.

2. منع سرقة كل من فسيفساء الحمام البيزنطي وفسيفساء المدفن الكهنوتي بعد اتخاذ التدابير الوقائية لحمايتها.

3. حماية القطع المتبقية في متحف إدلب إضافة إلى المنحوتات الجنازية التدمرية نتيجة التشبيك مع السلطات المحلية، والقدرة على منع تهريبها إلى خارج البلد.

استطاع المتخصصون في محافظة إدلب تطوير آليات الحماية بما يتناسب مع الواقع الحالي في ظل أوضاع الحرب، لكن هذه المبادرات ما تزال بحاجة إلى تطوير من الناحية الفنية للتعامل مع أنواع التراث المختلف، إضافة إلى الجوانب الإدارية، والوصول إلى شبكات الداعمين، والإقناع بالعمل بغض النظر على التجاذبات السياسية والعسكرية، وعد التراث الثقافي تراثاً إنسانياً، والوصول إلى مرحلة متقدمة من الحماية والإدارة للممتلكات الثقافية في أثناء الصراع، وحفظها إلى ما بعده.

تعود إلى متحف تدمر أو أحد المدافن التدمرية المكتشفة سابقاً أو إنها نتائج تنقيب سري في السنوات الماضية، الأمر الذي دفعنا إلى العمل على تحديد هويتها تحديداً أدق.

رابعاً: النتائج

إن الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية لاهاي الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في أثناء الصراع، إضافة إلى القانون الدولي والإنساني؛ لم تستطع حماية الممتلكات الثقافية و الإنسانية، لأنها ظلت بقيت مجموعة قوانين لم تتبعها تعليمات تنفيذية لمنع الانتهاكات أو تحييد الممتلكات الثقافية من متاحف ومواقع مسجلة على لائحة التراث العالمي عن الصراع، أو دعم العاملين على الحماية، علاوة على ذلك فإن الزمن الذي وضعت فيه هذه القوانين ووقع عليها أصبح قديماً، واختلفت طبيعة الحروب، وأساليب الصراع، ونوعية الأسلحة، لذلك لا بد من تطوير هذه القوانين والاتفاقيات بما يضمن الحماية للتراث الإنساني.

نجحت المبادرات بسبب امتلاك فرق الأثريين المحليين المرونة الكافية للتعامل مع تغيرات مواقع السيطرة للفصائل العسكرية، الأمر الذي مكّهم تغيير مواقف السلطات العسكرية للتعاون معهم في المحافظة على الممتلكات الثقافية، إضافة إلى توافر الدعم الخارجي لهذه المبادرات، وتمكينها نشر الوعي بأهمية الممتلكات الثقافية في محافظة إدلب.

أكدت هذه المبادرات أهمية إشراك المجتمع المحلي في الحماية، وهو أحد أهم الأسباب التي جعلت هذه المبادرات تعطي نتائج أفضل.

إن عمليات التشبيك بين المتخصصين والسلطات المحلية مهمة جداً في أعمال الحماية، فهي توفر الحماية للمتخصصين العاملين في مشروعات الحماية.

خامساً: الخاتمة

أخيراً يمكن القول إن العمل في أوضاع الحرب أمر معقد للغاية، ويتطلب فهم السياق العام للمنطقة حتى يقدر نجاح أي عمل، ولا سيما أن العمل على حماية الممتلكات الثقافية في الأحوال التي تمر بها المنطقة يعد أمراً ثانوياً إذا ما قورن بالاحتياجات الرئيسية للسكان من غذاء ومأوى وتعليم وصحة، لذلك تصبح الممتلكات الثقافية الحلقة الأضعف في سلسلة الأولويات، وعلى الرغم من ذلك استطاعت الفرق المبادرة أن توجه الأنظار إلى أهمية المحافظة على الإرث الإنساني الموجود في شمال غرب سورية، وقدمت نفسها على أنها صاحبة القضية، وما يمكن ملاحظته في المبادرات التي أطلقت الطبيعة المبتكرة في إشراك المجتمع المحلي في الحماية، وبذلك تكون قد انطلقت من القاعدة إلى الهرم، وهو ما يؤكد أن المجتمع المحلي هو الداعم الرئيس لقضية الحماية قبل الأنظمة والقوانين، ويلاحظ أن المبادرين علموا جادين على ردم الهوة التي تشكلت ما بين الممتلكات الثقافية والمجتمع في ترسيخ مبدأ أن الممتلكات الثقافية ملك للمجتمع، وليس للدولة، وتعد هذه الفكرة غاية في الأهمية.